

القاهرة في 30 مايو 2012

السادة/ إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية

الأستاذة/ هبة الصيرفي - نائب رئيس الشركات المقيدة ومدير إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،

فى إطار حرص المجموعة المالية هيرميس الدائم على الشفافية، مرفق طيه البيان الذى أصدرته المجموعة اليوم.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،



هانزاده نسيم

إدارة الاستراتيجيات وعلاقات المستثمرين

- البيان -

إن المجموعة المالية هيرميس القابضة قد تأسست عام 1984 لتصبح أكبر بنك استثمار في مصر والعالم العربي وترتيبها هو رقم 1 في مصر، ورقم 2 في الكويت، ورقم 1 في دبي، ورقم 3 في أبو ظبي، ورقم 4 في عمان، الخ... ويبلغ عدد العاملين في الشركة 1080 في تسعه بلدان عربية هي مصر وال سعودية والإمارات و قطر والكويت والأردن وعمان وسوريا ولبنان حيث تمثل الإيرادات من مصر بكل أنشطتها المختلفة حوالي 35% فقط من إجمالي الإيرادات. ويعتبر أكبر مساهمي الشركة مؤسسات وصناديق استثمار مصرية وعربية ودولية وعلى رأسهم - كأكبر مساهمي المجموعة - الصناديق السيادية في دبي وحكومة أبو ظبي بالإضافة إلى 11 ألف مساهم وهي مسجلة في بورصتي مصر ولندن.

في إطار حرصها الدائم على الشفافية في كل تعاملاتها، تؤكد المجموعة المالية هيرميس مجدداً عدم امتلاك أسرة الرئيس السابق محمد حسني مبارك لأية حصة أو أسهم في المجموعة المالية هيرميس أو أي ما يقرب من خمسين شركة تابعة للمجموعة وأن الاستثناء الوحيد هو أن السيد جمال مبارك وقبل دخوله العمل السياسي في عام 1997 تملك حصة لا تزيد عن 18% في واحدة فقط من الشركات الصغيرة التابعة للمجموعة وهي "المجموعة المالية للاستثمار المباشر" وهذه الحصة معونة منذ تاريخ تأسيس الشركة في مصر والعالم. ولا تتعذر عائدات شركة المجموعة المالية للاستثمار المباشر 7% فقط من إجمالي إيرادات المجموعة المالية هيرميس.

ويبلغ إجمالي ما حصل عليه السيد جمال مبارك من توزيعات على حصته في الشركة التابعة في حدود متوسط سنوي 880 الف دولار، علماً بأن سعر الصرف خلال تلك الفترة أقل من السعر الحالى، وتم دفع كل هذه المستحقات من هذه الشركة التابعة. وكل الأرقام وتوزيعات الحصص لأرباح الشركة مسجلة ومراقبة محلياً دولياً منذ إنشائها.

وتوضح المجموعة المالية هيرميس أيضاً أنه لا يوجد تعاملات مالية على الإطلاق مع أى من افراد عائلة الرئيس السابق في أى من انشطتها الأخرى باستثناء حسابان تداول في البورصة المصرية للسيد علاء مبارك وللسيدة هايدى راسخ معلن باسميهما في شركة التداول (السمسرة في الأوراق المالية). والمعروف أن أسرة الرئيس السابق لها عدد من حسابات لدى شركات تداول وبنوك أخرى في مصر. وكان السيد علاء مبارك و السيدة هايدى راسخ يديران حسابهما بنفسيهما كما هو المتبعد جميع شركات الوساطة وعملائهما.

وبعد الحسابان عام 2006 بإيداع مبلغ حوالي 24.5 مليون جنيه بتحويلات رسمية من أحد البنوك المصرية. وقد حفظت أنشطة التداول للسيد علاء مبارك والسيدة هايدى راسخ أرياحاً في بعض العمليات وخسائر في عمليات أخرى. وكانت جميع المسحوبات تحول رسمياً إلى أحد البنوك المصرية. وأن العائد على الاستثمار للحسابين مجتمعين كان في حدود 13.5% متوسط سنوي.

وتؤكد المجموعة المالية هيرميس أن لا علاقة لها بأى استثمارات أخرى لعائلة الرئيس السابق في أي شركة أو مع أي جهة. كما تؤكد المجموعة المالية هيرميس أن كافة المديرين التنفيذيين ليست لهم أية علاقة مالية مع أي من أفراد عائلة الرئيس السابق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر محلياً أو دولياً. وبالتالي فإن الشركة لا علاقة لها بثروات الرئيس السابق وعائلته داخل أو خارج مصر، وتعلن الشركة بكل وضوح أن علاقتها بأسرة الرئيس السابق محمد حسني مبارك لا تتعذر على الإطلاق المعلومات المقدمة والمعلنة والمسجلة.

وبالنسبة لصناديق حرس (الاستثمارية) فإنها جميعاً على اختلافها مملوكة لمؤسسات معروفة منها حكومات عربية بنسبة 35% ومؤسسات مالية عربية ومصرية بنسبة 27%， ومؤسسات دولية بنسبة 9%， وكبار المستثمرين العرب بنسبة 17%， وأفراد مصريون بنسبة 12% وبالتالي فهي ليست مملوكة لعائلة الرئيس السابق. وكان متوسط العائد على صناديق حرس هو 7.5% سنوياً حتى تاريخ 24/1/2011 (شاملاً توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية) علمًا بأن أعلى أداء لأى صندوق منهم كان 14.7% وأقل صندوق حق خسارة بنسبة 6.1%.

تنفي المجموعة المالية هيرميس حصولها على أية امتيازات في أي وقت وبأى شكل من الأشكال من الحكومة المصرية سواء لها بشكل مباشر أو لجميع صناديق الاستثمار التي تديرها محلياً ودولياً. وكانت الشركة حريصة دائمًا على العمل في ظل القوانين والقواعد المطبقة محلياً ودولياً خاصة وأنها بصفتها أكبر بنك استثمار في مصر والعالم العربي تخضع لرقابة دولية صارمة وتحترم الشفافية الكاملة في كل أعمالها ولا تستطيع الشركة أساساً إخفاء أي معلومات أو أرقام عن أي تعاملات لها مع أي فرد أو مؤسسة وفي أي وقت.

وتؤكد المجموعة المالية هيرميس أنها تحترم تماماً قواعد وضوابط القانون المصري لعملها أو عمل أي شركة تابعة لها، وإنها استطاعت النمو بشكل كبير داخل مصر وخارجها لما تضمه من خبرات وما تقدمه من استشارات ساهمت ولازلت تساهمن في دفع عجلة الاقتصاد المصري.